

Distr.: General
4 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٦
٦ - ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
التقييم

التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٥

موجز

يلخص هذا التقرير العناصر الأساسية للتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤، ويقدم لمحة عامة عن عمل مكتب التقييم المستقل في تنفيذ وظيفته وفقا للوصف الوارد في سياسة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعرض أيضا برنامج عمل المكتب المقرر لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وسيقدم التقرير السنوي الكامل عن التقييم، الذي يتضمن تحليلا مفصّلا للنتائج، إلى المجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة السنوية لعام ٢٠١٦.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علما بهذا الموجز والتقرير السنوي الكامل؛ (ب) يطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المطروحة؛ و (ج) يوافق على برنامج عمل مكتب التقييم المستقل وميزانيته لعام ٢٠١٦، ولعام ٢٠١٧ (مقترحة).



الرجاء إعادة استعمال الورق

210416 180416 16-05418X (A)



المحتويات

الصفحة

٤	 مقدمة
٤	أولا - أنشطة مكتب التقييم المستقل
٤	ألف - التقييمات
٤	 التقييمات المواضيعية
٧	 تقييمات النتائج الإنمائية
١١	باء - الأنشطة المؤسسية والدعوة للتقييم
١١	 الفريق الاستشاري المعني بالتقييم
١٢	 مركز موارد التقييم
١٢	 الاتصال والتوعية
١٢	 دعم تنمية قدرات التقييم الوطنية
١٣	 دعم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم
	تقييم البرنامج الإنمائي في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين
١٥	 وتمكين المرأة
١٥	جيم - التقييم اللامركزي
١٧	 صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة
١٨	ثانيا - الميزانية والموارد البشرية
١٩	ثالثا - خطط التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١٩	ألف - التقييمات المواضيعية
١٩	 مكافحة الفساد
٢٠	 الفعالية المؤسسية
٢٠	 التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة

- ٢١ الخطة الاستراتيجية وتقييمات البرامج العالمية والإقليمية
- ٢٢ تقييمات النتائج الإنمائية باء -
- ٢٢ تقييم أنشطة التقييم اللامركزي جيم -
- ٢٥ قدرات التقييم الوطنية دال -
- ٢٥ برنامج العمل المحدد التكاليف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ رابعا -

مقدمة

١ - يقدّم مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا التقرير السنوي عن التقييم إلى المجلس التنفيذي للبرنامج، عملاً بمقتضيات سياسة البرنامج للتقييم. ويغطي هذا التقرير أعمال المكتب وميزانيته في عام ٢٠١٥، ويعرض برنامج عمل محسوب التكاليف لعام ٢٠١٦، ومقترحا لعام ٢٠١٧، وفقاً لمبادئ خطة التقييم التي أقرها المجلس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

أولاً - أنشطة مكتب التقييم المستقل

٢ - يتضمن الفرع الأول من التقرير عرضاً للتقييمات المواضيعية والقطرية التي يضطلع بها المكتب، يليه موجز للدعم المقدم لأنشطة المؤسسات الأخرى مثل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ولأغراض تطوير قدرات التقييم. وللمرة الأولى، يتضمن هذا التقرير تلخيصاً لأداء البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بمسألة تقييم خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين. ويختتم التقرير بموجز لميزانية عام ٢٠١٥ وللموارد البشرية في المكتب.

ألف - التقييمات

التقييمات المواضيعية

٣ - أكمل المكتب، في عام ٢٠١٥، أربعة تقييمات لمسائل مواضيعية وقدمها إلى المجلس التنفيذي بغرض مناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها؛ وهي مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومساهمة البرنامج الإنمائي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ودور البرنامج الإنمائي في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، ومساهمة التقارير العالمية والإقليمية عن التنمية البشرية في السياسات العامة. وقد أبلغ المكتب عن موضوعي الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمات تقارير التنمية البشرية في التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٤. وتشرح الفقرات التالية بإيجاز سياق تقييمات المسائل الجنسانية والإجراءات المتعلقة بالألغام والاستنتاجات الرئيسية المستخلصة منها.

مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٨

٤ - لا تزال المساواة بين الجنسين، وكذلك تمكين المرأة، من جوانب حقوق الإنسان الهامة التي لم تُستوفَ بعد وبقيت ضمن الموضوعات الرئيسية للالتزامات العالمية منذ سبعينيات القرن الماضي. وظل البرنامج الإنمائي في طليعة المتصددين لهذه التطورات، حيث

اعتمد، في تسعينيات القرن الماضي، سياسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطته. وفي عام ٢٠٠٧، أعد البرنامج استراتيجيته للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، استجابة لأول تقييم مستقل لأدائه في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. واشتملت تلك الاستراتيجية على عنصرين، يغطي الأول منهما 'نتائج التنمية' في مجالات التركيز الأربعة (الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، والحكم الديمقراطي، ومنع الأزمات والتعافي منها، والبيئة والطاقة)، ويتناول الثاني 'النتائج المؤسسية' في مجالي التنسيق والإدارة.

٥ - ويعتبر تقييم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة مسألة معقدة ومتعددة المستويات، لأنه يشمل عناصر السياق والقيم الثقافية وعلاقات القوى ومعجلات التقدم، ومسائل الاستدامة وردود الفعل السلبية. ولأغراض التعمق في تحليل فعالية نتائج البرنامج الإنمائي ونوعية التغيير الذي طرأ على المجال الجنساني، استحدثت عملية التقييم إطارين للتحليل. أولهما هو 'مقياس مدى فعالية النتائج التي تحققت في المجال الجنساني'، وهو مقياس ذو خمس نقاط تتدرج من النتائج السلبية باتجاه النتائج التي تؤدي إلى التحول في المجال الجنساني. ويستند الإطار الثاني إلى رباعية الشؤون الجنسانية في مكان العمل (Gender@Work)، التي تُصنّف من خلالها أربعة أنواع من التغيير، هي: التغيير الفردي، والتغيير الرسمي، والتغيير غير الرسمي، والتغيير المنهجي. وفي ما يتعلق بالنتائج المؤسسية، قيّمت العملية أداء البرنامج الإنمائي في ما يتعلق بالتخطيط والموارد؛ والابتكارات الرامية إلى تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتعميم استخدام 'المؤشر الجنساني'؛ وتكافؤ الجنسين وثقافة المنظمة؛ وتدابير المساءلة والرقابة؛ وإدارة المعارف والاتصالات؛ وتعاون منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الجنسانية.

٦ - وخلص التقييم إلى أنه حدث تغيير بعيد المدى وتحسن ملحوظ في نهج البرنامج الإنمائي تجاه وضع السياسات وتنفيذها لمعالجة مسألة تعميم المنظور الجنساني. وأدت استراتيجية المساواة بين الجنسين دوراً تحفيزياً وداعماً لعدد من الأدوات المبتكرة (لا سيما اللجنة المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية و 'ختم المساواة بين الجنسين'). وعلى الرغم من هذه الإنجازات، خلص التقييم أيضاً إلى أنه يتعين على البرنامج الإنمائي المضي قدماً في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير جميع الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين باعتبار ذلك أولوية واجبة التنفيذ ومنطلقاً للتغيير في جميع تعاقدات البرنامج. واتضح أن هناك عدد قليل جداً من النتائج التي يمكن أن تحدث تغييراً في المجال الجنساني وتعالج الأسباب الجذرية لانعدام المساواة. وكانت غالبية النتائج الجنسانية ذات أهداف محددة، بمعنى أنها تُجدول عدد النساء والرجال المعنيين. وهناك استثناء واحد في مجال الحكم الديمقراطي،

حيث كانت النتائج مراعية للمنظور الجنساني وتعالج الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء ومسألة التوزيع العادل للفوائد. وخلص التقييم إلى ضرورة أن يكون التحليل الجنساني إلزامياً في جميع أنشطة البرمجة وأن يرتبط بتقديرات المؤشر الجنساني للتدخلات كافة.

مساهمة البرنامج الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧ - حدث تقدّم كبير مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ١٩٩٩، عندما بدأ نفاذ اتفاقية أوتاوا. وتشمل التدابير الرئيسية التي أحرز فيها تقدم على الصعيد العالمي معدل انتشار الإصابات، الذي انخفض إلى ثلث معدل عام ١٩٩٩ البالغ نحو ٢٥ إصابة في اليوم. ومع أن عملية إزالة الألغام الأرضية ليست مرتبطة عادة بالأنشطة الإنمائية للبرنامج، فقد ظلت المنظمة ضمن الشركاء الأساسيين في عمليات إزالة الألغام الأرضية في أكثر من ٤٠ بلداً، ولديها برامج يعود تاريخها إلى قرابة ٣٠ عاماً مضت. ويتركز معظم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال تهيئة بيئة مواتية من أجل إزالة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وبخاصة المساعدة في بناء قدرات الحكومات الوطنية.

٨ - وأجرى التقييم قياساً لمدى إسهام مشاركة البرنامج الإنمائي في الإجراءات المتعلقة بالألغام في تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية، من أجل تقديم خدمات تسهم في خفض عوامل الضعف، وتكفل تحقيق التنمية المنصفة، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدعم الامتثال إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٩ - وبصفة عامة، خلص التقييم إلى أن عمل البرنامج الإنمائي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام يساعد على الحد من الخوف وتحسين نوعية الحياة في كثير من المجتمعات المحلية. وتعتبر المنظمة شريكاً موثقاً ومحياداً؛ فقد يَسَّرَت التمويل الدولي ووفرت له القنوات، ولديها معرفة عميقة بالعمل على المستوى القطري وخبرات مثبتة ومزايا نسبية في مجال توفير الدعم المؤسسي. وقد أسهمت بقدر كبير في تنمية القدرات المؤسسية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في أكثر من اثني عشر بلداً. وعمل البرنامج الإنمائي على تأطير دعمه في مجال الحد من الفقر. وهناك أدلة على حدوث تحسن في مستوى المعيشة في معظم القرى التي زارها البرنامج، وإن كان من الصعب قياس الإسهام المباشر لجهود البرنامج بإزالة الألغام في ذلك التحسن. بيد أن نشاط البرنامج في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن إطاره الاستراتيجي قد تراجع، وأثار إغلاق البرنامج العالمي للإجراءات المتعلقة بالألغام بشكل مؤقت مشاعر عدم اليقين لدى الجهات المعنية بشأن الاستراتيجية طويلة الأجل لمشاركة البرنامج في هذا المجال. ويبرز التقييم الدور الحيوي للبرنامج الإنمائي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ويرى أن هناك ضرورة ملحة لأن يواصل البرنامج عمله في هذا المجال ويوثق الصلة بين

جهوده وأنشطة البرمجة الإنمائية الأخرى، بحيث تتمكن المجتمعات المحلية المتضررة أيضا من الحصول على خدمات حكومية محسنة وهياكل أساسية أفضل وفرص اقتصادية أوسع.

تقييمات النتائج الإنمائية

١٠ - يتضمن هذا الفرع موجزا للتقييمات التي أجريت في عام ٢٠١٥ لنتائج التنمية، ويسلط الضوء على القضايا المشتركة والشواغل الاستراتيجية التي تنشأ عن تحليل التقييمات المفردة فيما يتعلق بأداء البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري. ثانيا، يقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات المقررة ويوجز التحديات المتبقية.

١١ - وأجرى مكتب التقييم المستقل ثمانية تقييمات في عام ٢٠١٥، في ألبانيا، وإثيوبيا، والجمهورية الدومينيكية، وساو تومي وبرينسيبي، وغابون، وفييت نام، والمغرب، وموريتانيا. وأكمل بالإضافة إلى ذلك تقييمين في زيمبابوي، والصومال. وأكدت تلك التقييمات أهمية تدخلات البرنامج الإنمائي واتساقها مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وترد أدناه بعض الرؤى المتعمقة والمسائل المشتركة التي سلط عليها الضوء في عام ٢٠١٥.

القيمة المضافة لإسهام البرنامج الإنمائي في التدخلات المتعلقة بالبلدان ذات الدخل المتوسط

١٢ - أجريت عدة تقييمات في بلدان متوسطة الدخل (ألبانيا، والجمهورية الدومينيكية، وغابون، وفييت نام، والمغرب). وأوضحت تلك التقييمات أن البرنامج الإنمائي لا يزال يتمتع بوضع جيد في البلدان المعنية، وأن عمله كثيرا ما يحقق نتائج إنمائية حاسمة ويعطي دروس مفيدة في مجال السياسات العامة. وهناك اعتراف واسع النطاق في الجمهورية الدومينيكية بالقيمة المضافة لعمل البرنامج لإنمائي في تشجيع الحوار السياسي وتيسير السياسات العامة التي تركز على التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان. وفي المغرب يعتبر البرنامج الإنمائي منذ أمد بعيد شريكا متجاوبا وجديرا بالثقة وذا مصداقية وقدرة على جمع الأطراف. ويرى شركاء البرنامج الإنمائي أن أوجه كفاءته في إدارة المشاريع ومساهماته في تنمية القدرات هي أكبر قيمة مضافة له.

١٣ - وتشمل التحديات التي تواجه البلدان بوجه خاص عند الانتقال إلى مركز الدخل المتوسط ارتباط ذلك الانتقال بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي غالبا ما يؤثر على نطاق خدمات البرنامج الإنمائي. ومن أمثلة ذلك عمل البرنامج الإنمائي في غابون، التي أدى انتقالها إلى مركز الدخل المتوسط إلى انخفاض نسبي في المساعدة الإنمائية الرسمية، كما قلصت أسعار النفط المتدنية الإيرادات الحكومية. وأدى قصور التمويل بنوعيه الدولي والمحلي إلى

تراجع حافظة برامج المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وقدراتها التقنية. وتشمل الأمثلة الأخرى ألبانيا والجمهورية الدومينيكية، حيث تستلزم محدودية التمويل تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد. وفي ساو تومي وبرينسيبي، تأثرت أهمية البرنامج القطري بالاعتماد البنيوي على مصدرين رئيسيين للتمويل، وهما مرفق البيئة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

١٤ - واستطاع البرنامج الإنمائي تعديل بؤرة تركيز برامجه القطرية والحفاظ على أهميتها في بعض البلدان التي انتقلت إلى مركز الدخل المتوسط. وفي فييت نام، استجاب البرنامج الإنمائي للاحتياجات المستجدة إثر بلوغ البلد مركز الدخل المتوسط في عام ٢٠١٠، من خلال تطبيق نهج موجه نحو السياسات في المراحل التمهيديّة. وفي ألبانيا، تمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق اتساق برامجه مع الأولويات الوطنية المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ووجه الانتباه إلى ثغرات بالغة الأهمية في مجالي الإدماج الاجتماعي وعمالة الشباب.

١٥ - وتتسم عمليات الترويج لأفضل الممارسات والخدمات الاستشارية ذات الجودة العالية في مجال السياسات العامة، والابتكار في مجال التدخلات، بأهمية حاسمة في ما يتعلق بالدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان ذات الدخل المتوسط. وتؤكد تقييمات النتائج الإنمائية ضرورة المزيد من تعزيز روح الابتكار في تدخلات البرنامج الإنمائي، وتحث البرنامج على عدم الاقتصاد في عمله على أداء دور 'مدير الصندوق'. وتضيف التقييمات ضرورة أن يعزز البرنامج قيادته للجوانب الفكرية والتقنية وتصدّره أعمال الدعوة، كي يستطيع الاستمرار في ريادته للمناقشات الإنمائية على جميع المستويات.

توحيد الأداء

١٦ - تنبع برامج البرنامج الإنمائي في ألبانيا وفييت نام (وهما اثنتان من ثمانية بلدان بدأ فيها تجريب نهج 'توحيد الأداء') من مبادرة 'وحدة العمل في الأمم المتحدة' أو أطر 'برنامج التعاون'، حيث يسهم عدد من شركاء الأمم المتحدة في تحقيق نتائج مواضيعية. ويتبادل البرنامج الإنمائي النتائج والنواتج مع الشركاء الآخرين في إطار برنامج التعاون الحالي في ألبانيا. وعلى الرغم من أن أسلوب 'توحيد الأداء' لم يؤد إلى زيادة الموارد، فقد أثبت البرنامج الإنمائي إمكانية التأزر في مجال البرامج مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وفي ألبانيا، اتضح أن تنفيذ نموذج 'توحيد الأداء' على قدر ملموس من التجزؤ، على نحو يؤدي إلى زيادة عبء العمل والازدواجية وسط البرامج. وفي فييت نام، تولى البرنامج الإنمائي زمام العمل في أفرقة برامج مشتركة مختلفة، في إطار مبادرة 'وحدة العمل في الأمم المتحدة'، في مجالات

مثل الإدارة وتغير المناخ والنمو الاقتصادي الشامل والعادل. ومن الضروري مواصلة العمل لتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة، برغم وجود هياكل شراكات ثلاثية. ولاحظ التقييم، في إثيوبيا، حيث تنطلق مبادرات توحيد الأداء بالقدرات الذاتية منذ عام ٢٠٠٨، أن البرنامج الإنمائي يقود العمل في تطبيق استراتيجية تتعلق بأنشطة الأعمال التجارية وعدد من المبادرات المشتركة الأخرى التي تركز على الأنشطة، والتي أظهرت تحقيق وفورات في التكاليف.

التمركز الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي: الاستراتيجية طويلة الأجل والتدخلات المستدامة ١٧ - أكدت تقييمات كثيرة الحاجة إلى استراتيجيات ونهج طويلة الأجل تؤدي إلى نتائج قادرة على إحداث التحويل وتحقيق التنمية المستدامة. وفي موريتانيا، حيث لا توجد استراتيجية أو رؤية شاملة، وفر البرنامج الإنمائي الدعم لأعمال وعمليات فردية، شملت تطوير بنى تحتية صغيرة، دون أن يعزز القدرات أو يعالج المسائل الهيكلية بصورة حقيقية. واتضح أيضا ضعف قابلية استدامة التدخلات. وبالمثل، أوصى التقييم في إثيوبيا بوضع استراتيجيات خروج ذات معالم واضحة منذ البدء من أجل تعزيز الاستدامة. وفي ألبانيا، اتضح أن طبيعة التدخلات قصيرة الأجل حالت دون تحقيق الزخم اللازم لإنجاز نتائج قادرة على إحداث التحويل وكفالة استدامتها. وفي فييت نام، أوصى التقييم بأن ينتقل البرنامج الإنمائي إلى نهج أكثر تركيزا على المسائل البرنامجية. وفي زمبابوي، أوصت التقييمات بترقية الجهود المشتركة التي بذلها مؤخرا البرنامج الإنمائي مع الحكومة الوطنية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وشركاء آخرين، بغية إطلاق برنامج وطني طويل الأجل يهدف تعزيز الأمن الغذائي ومواصلة بناء القدرة على التكيف مع الظواهر المناخية الحادة.

برنامج المنح الصغيرة

١٨ - اكتملت في عام ٢٠١٥، عمليتا تقييم مشتركين بين البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية. وركزت إحداها على برنامج مرفق البيئة العالمية للمنح الصغيرة، الذي يديره البرنامج الإنمائي. وقد أنشأ مرفق البيئة العالمية برنامج المنح الصغيرة في عام ١٩٩٢، بهدف تطوير استراتيجيات وتكنولوجيات تملكها وتقودها المجتمعات المحلية على وجه التحديد، من أجل خفض المخاطر التي تهدد البيئة العالمية ومعالجة المصاعب المتعلقة بأسباب المعيشة. وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية للبرنامج في توفير المنح الصغيرة، بمحد أقصى قدره ٥٠ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة، للمجتمعات المحلية المحتاجة إلى دعم في مجال استخدام الممارسات

والتكنولوجيات التي تعود بالنفع على البيئة العالمية. وقد وفر البرنامج منذ نشوئه حتى الآن أكثر من ١٨ ألف منحة لمجتمعات محلية في أكثر من ١٢٥ بلدا.

١٩ - شمل التقييم الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤ (أجري تقييم مشترك قبل ذلك في عام ٢٠٠٨). وفحص التقييم الدور الحالي لبرنامج المنح الصغيرة ومدى إسهامه في تحقيق منافع بيئية عالمية، مع معالجة مسائل أسباب المعيشة والفقر والشؤون الجنسانية؛ وتوسيع نطاق اعتماد نتائج برنامج المنح الصغيرة على الصعيد المحلي وما وراءه؛ والتمركز الاستراتيجي للبرنامج؛ ومسائل الكفاءة، مع الاهتمام بوجه خاص بتحسين البرامج القطرية وما يتصل بها من سياسات، وعمليات الرصد والتقييم في البلدان المستفيدة من برنامج المنح الصغيرة.

٢٠ - وخلص التقييم إلى أن مشاريع برنامج المنح الصغيرة تتسم بالفعالية والكفاءة والملاءمة، لكن الرؤية العالمية طويلة الأجل للبرنامج تحتاج للتحديث. وقد نتجت عن التحديث والسياسات المرتبطة به زيادة في الموارد، لكن نتجت صعوبات أيضا. ويتعين على وجه الخصوص أن يعاد النظر في معايير اختيار البلدان من أجل رفع مستواها. وكانت الهياكل الإدارية والتنظيمية لبرنامج المنح الصغيرة وافية، لكن العبء يتزايد عليها بشكل مضطرب بسبب السرعة المتنامية لتغير السياقات. ولا توجد حسابات واضحة للقيمة المضافة لعمل البرنامج الإنمائي بوصفه المدير لمرافق البيئة العالمية. وينبغي أن يكفل البرنامج الإنمائي تنفيذ برنامج المنح الصغيرة ضمن إطار برامج عالمي موحد ومتسق. وينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي وفريق الإدارة المركزية للبرامج في مرفق البيئة العالمية تعزيز وتبسيط عمليات الرصد والتقييم تحت إرشاد أمانة المرفق.

دعم البرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية للمناطق المحمية ونظم المناطق المحمية

٢١ - وقدم مرفق البيئة العالمية منذ عام ١٩٩١، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، مبلغ ٤,٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل منح، وحشد مبلغا إضافيا قدره ١٧,٩ بليون دولار في شكل تمويل مشترك من القطاع العام ومن مصادر متعددة الأطراف ومصادر في القطاع الخاص، لصالح ١٦٧ مشروعاً للدعم القطري في مجال مبادرات حفظ التنوع البيولوجي. وقد وفرت هذه الاستثمارات الدعم بقدر كبير لتدخلات في مناطق محمية غير بحرية، ونظم مناطق محمية غير بحرية، ومناطق طبيعية متاخمة.

٢٢ - ونفذ مكتبا التقييم المستقل لمرفق البيئة العالمية والبرنامج الإنمائي تقييما مشتركا شمل العمليات ذات الصلة التي يدعمها المرفق عن طريق جميع شركائه. وجرى فيه تقييم تأثير استثمارات مرفق البيئة العالمية في المناطق والنظم المحمية غير البحرية، ومحاولة إيجاد إجابة لثلاثة أسئلة شاملة: (أ) ما هي آثار دعم مرفق البيئة العالمية وإسهاماته في حفظ التنوع البيولوجي في المناطق المحمية غير البحرية والمناطق الطبيعية المجاورة لها تماما؟ (ب) ما هي

إسهامات دعم مرفق البيئة العالمية في اعتماد تدابير على نطاق أوسع لإدارة التنوع البيولوجي على الصعيد القطري؟ (ج) ما هي المشاريع ذات التأثير الأكبر على تيسير تحقيق أهداف إدارة التنوع البيولوجي، أو عرقلتها، من بين المشاريع التي يدعمها مرفق البيئة العالمية؟ واستخدم التقييم مزيجاً من الطرائق الكمية والنوعية والمكانية في جمع البيانات وتحليلها. وتمثلت عناصر التحليل الرئيسية الثلاثة في تحليل الحافظات والتحليل العالمي وتحليل دراسات الحالة الإفرادية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها مكتب التقييم المستقل للبرنامج الإنمائي تقييماً لأثر البرامج التي ينفذها البرنامج، بالاستناد إلى التقييمات المواضيعية السابقة التي تركز على علاقة الربط بين الفقر والدعم الذي يقدم للبلدان في مجال حماية البيئة.

٢٣ - وخلص التقييم إلى أن دعم المرفق يساهم في حفظ التنوع البيولوجي من خلال المساعدة على الحد من فقدان الموائل، مشيراً إلى تزايد استهداف استراتيجيات المرفق للضغوط الإنمائية في المناطق المتاخمة للمناطق المحمية. وقد ساعد المرفق وشركاؤه، بما فيهم البرنامج الإنمائي، في بناء القدرات التي تعالج العوامل الرئيسية ذات التأثير على حفظ التنوع البيولوجي في المناطق المحمية، وساعدوا في تحسين إدارة التنوع البيولوجي في نظم المناطق المحمية المدعومة.

باء - الأنشطة المؤسسية والدعوة للتقييم

الفريق الاستشاري المعني بالتقييم

٢٤ - لأغراض تعزيز المصداقية والشفافية، أنشأ مكتب التقييم المستقل، في عام ٢٠١٣، فريقاً استشارياً معنياً بالتقييم، مكوناً من ١١ خبيراً دولياً في مجالي التنمية والتقييم. وتعمّق عمل الفريق، في عام ٢٠١٥، مع اشتغال أفراده بتوفير الإرشادات والرؤى الفكرية المتعمقة للمدير ومديري التقييم في المكتب. وإلى جانب دعم التقييمات الفردية، عُقد أسبوع الفريق الاستشاري المعني بالتقييم في أيار/مايو، ووضع له برنامج متمحور حول عدة مواضيع من بينها البيانات الضخمة والتعقيد والنتائج غير المقصودة. وركزت الجلسات الاستراتيجية على التقييمات الجارية والمبادرات الأخرى التي تندرج في صميم برنامج عمل المكتب. وتفاعل أعضاء الفريق بشكل مباشر مع إدارة البرنامج الإنمائي وأعضاء المجلس التنفيذي، من أجل جمع التعقيبات وتبادل المعلومات وتقديم مقترحات عملية واستراتيجية بغية تعزيز وظيفة التقييم. وعلى مدار السنة، أجرى أعضاء الفريق، كل على حدة، "استعراضات أقران بصفة خبراء خارجيين"، بغية كفالة حصول جميع أفرقة التقييم على تعقيبات بشأن مشاريع التقييمات عند المنعطفات الرئيسية.

مركز موارد التقييم

٢٥ - يمثل مركز موارد التقييم مستودع وقاعدة بيانات لجميع تقييمات البرنامج الإنمائي، تحت إدارة مكتب التقييم المستقل، ويستطيع الجمهور الوصول إليه عبر الإنترنت. وهو يتيح للجمهور إمكانية فهم عمل البرنامج الإنمائي بشكل أفضل، ويسر جهود البرنامج تجاه التخطيط الاستراتيجي واستخدام التقييمات بفعالية لأغراض المساءلة والإدارة القائمة على النتائج وإدارة المعارف. وقد تأسس المركز في عام ٢٠٠٢، بهدف تبادل بيانات جميع تقييمات البرنامج الإنمائي وخططها ومرجعياتها، وردود فعل الإدارة بشأنها، على الصعيد العالمي. ويحتوي المركز على أكثر من ٣٥٠٠ تقرير من تقارير التقييم.

٢٦ - ويدخل المكتب بشكل دوري تحديثات على مركز موارد التقييم، ليواكب التكنولوجيات الحديثة وقدرات نظمها. وأضيفت عدة خصائص وتعديلات جديدة في عام ٢٠١٥، من أجل تعزيز قدرات المركز وجعله أكثر ملاءمة للمستخدمين. وبدأ تشغيل النسخة المحسنة في ١ آذار/مارس ٢٠١٦.

الاتصال والتوعية

٢٧ - واصل مكتب التقييم المستقل جهوده لتوسيع وتحسين نشر نواتج تقييماته. وبدأ، في عام ٢٠١٢، تشغيل موقع شبكي محسّن. وأضيف حساب على فيسبوك وآخر على تويتر، في عام ٢٠١٣ (لدى حساب تويتر ٣ آلاف متابع الآن). وأدخل المكتب، في عام ٢٠١٥، نظام موجزات مواضيعية توضيحية أدت إلى رفع معدلات قراءة مواده. وتنشر تقاريره الآن عبر الموقع الشبكي ووسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الإخبارية، وتصل إلى طائفة واسعة من الجمهور. وتشير تحليلات الموقع الشبكي للمكتب إلى تصاعد معدل زيارته، الذي ازداد بمقدار ثلاثة أمثاله تقريبا منذ عام ٢٠١٢.

دعم تنمية قدرات التقييم الوطنية

٢٨ - انعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بقدرات التقييم الوطنية في بانكوك، تايلند، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. واجتذب المؤتمر، الذي يعد من أكثر أحداث التقييم الدولية تنوعا في تلك السنة، ٤٥٠ مشاركا من ١٠٠ بلد. وتشارك في استضافته مكتب التقييم المستقل وحكومة تايلند، بدعم إضافي من المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وكان البرنامج الإنمائي ممثلا بشكل جيد بمشاركة رفيعة المستوى من المقرر ومن المكاتب الإقليمية والقطرية. وكان ذلك أول مؤتمر من نوعه يشارك فيه البرنامج الإنمائي من خلال شراكة رسمية مع رابطة تقييم مهنية، هي الرابطة الدولية لتقييم التنمية، واجتمعت فيه

الخبرات من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجماعات البحثية. ومثلت في المؤتمر ثلاث من شبكات التقييم الدولية، هي: فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وفريق التقييم والتنسيق التابع للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تكفل معظم المشاركين برسوم المؤتمر وتكاليف السفر الخاصة بهم، ونتجت عن ذلك إيرادات كافية لتغطية معظم تكاليف المؤتمر.

٢٩ - وقد صُمم برنامج المؤتمر بحيث يستفيد من تجربة الكيانات الوطنية المعنية بالتقييم وبالسياسات معاً، ومن كيانات التقييم المهنية الأخرى، والخبراء القادمين من الرابطة الدولية لتقييم التنمية والأمم المتحدة. وكان المؤتمر بمثابة منتدى لعرض وتبادل الدروس والخبرات ووجهات النظر في ما يتعلق بإجراء التقييمات واستخدامها وتطوير قدرات التقييم الوطنية. وعقدت مناقشات بشأن حالة تقييم القدرات في بلدان مختلفة، وبشأن متابعة الالتزامات الثمانية عشرة للمؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لسنة ٢٠١٣، الذي عقد في البرازيل. وشكّل المؤتمر منبرا لتعزيز التعاون بين البلدان من أجل تدعيم قدرات نظم التقييم الوطنية وممارستها. وساهم مكتب التقييم المستقل في هذا السياق، بأن تعاون مع مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل في إعداد دراسة مرجعية باسم رؤية متعمقة بشأن قدرات التقييم الوطنية في ٤٣ بلداً، لتوثيق الحالة الراهنة لقدرات التقييم الوطنية والترتيبات المؤسسية في البلدان الثلاثة والأربعين المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي، والتي وقعت على التزامات قدرات التقييم الوطنية الثمانية عشرة التي اتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠١٣.

٣٠ - وانبثق عن مؤتمر عام ٢٠١٥ حوار ثري بشأن تطوير قدرات التقييم الوطنية من أجل التصدي للتحدّي المتمثل في رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتقييمها. واختتم المؤتمر باعتماد إعلان بانكوك، وهي وثيقة احتوت على قدر ملموس من المفاهيم المشتركة الناشئة بشأن مبادئ وأولويات التقييم، بغية المساعدة في توجيه العمل المشترك والتعاوني في مجال تنمية قدرات التقييم الوطنية في المستقبل، دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

دعم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم

٣١ - فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم رابطة مهنية طوعية تضم ٤٦ عضواً من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات التابعة لها. وتشغل مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تعمل في مكتب التقييم المستقل، منصب رئيسة الفريق (للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٧)، بينما يشغل مدير مكتب التقييم المستقل أحد مناصب نواب الرئيسة. وتتضمن استراتيجية فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٩ أربعة مجالات تركيز استراتيجية، وهي: (أ) وظائف ومنتجات التقييم التي تدعم قواعد ومعايير الفريق؛

(ب) التقييم من أجل دعم المساءلة والتعلم البرنامجي؛ (ج) المبادرات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمطالب الناشئة؛ (د) المبدأ المتمثل في أن يستفيد الفريق من تعزيز مهنة التقييم على الصعيد العالمي ويسهم في تعزيزها.

٣٢ - وانصب قدر كبير من الاهتمام على الاحتفال بالسنة الدولية للتقييم (٢٠١٥) والدعوة للتقييم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واختيرت سنة ٢٠١٥ سنة دولية للتقييم في قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦٩، واحتفل المجتمع العالمي المعني بالتقييم بها عن طريق الدعوة للتقييم والترويج له ولبدأ وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة. وتناقلت الأيدي "شعلة التقييم" عبر أكثر من ٨٠ مناسبة نظمها المجتمع العالمي المعني بالتقييم. وقد شارك مكتب التقييم المستقل وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والشركاء الآخرون بفعالية في هذه الأنشطة. وتشمل الإنجازات الرئيسية في مجال الدعوة إدراج التقييم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي مسألة أدى الفريق المعني بالتقييم دورا حاسما فيها من خلال الترويج لأهمية التقييم أثناء المفاوضات الحكومية الدولية.

٣٣ - وظل المكتب يقدم الخدمات التقنية والمالية للفريق بصورة منهجية. وفي عام ٢٠١٥، واصل مدير المكتب أداء عمل نائب رئيس الفريق العامل المسؤول عن الأعمال ذات الصلة بتعزيز وظائف التقييم، بما في ذلك تحديث قواعده ومعايره التي وضعت في عام ٢٠٠٥؛ واستكمال الكفاءات التقنية للتقييم التي تعود إلى عام ٢٠٠٨؛ وإجراء استعراضات أقران في ثلاث من المنظمات الأعضاء (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). وشارك موظفو المكتب في أعمال الأفرقة العاملة المختلفة التابعة للفريق العامل، بما في ذلك الفريقان المعنيان بأهداف التنمية المستدامة وبالتقييم، وفريق حديث التكوين معني بالتقييم اللامركزي.

٣٤ - ويستضيف المكتب أمانة الفريق العامل المعني بالتقييم، بتكلفة تقريبية قدرها ٩٣١ ٢٩١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة للاحتياجات من الموظفين (أخصائي برامج متفرغ برتبة ف-٣، ومنسق تنفيذي برتبة ف-٥ بدوام بنسبة ٢٠ في المائة من دوام الموظفين المعتاد، وأخصائي تكنولوجيا معلومات برتبة ف-٣ وأخصائي عمليات برتبة ف-٤ بدوام بنسبة ٥ في المائة من دوام الموظفين المعتاد لكل) ويتحمل المكتب تكاليف إضافية فيما يتعلق بحيز المكاتب ومصروفات التشغيل.

تقييم البرنامج الإنمائي في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٥ - دأب مكتب التقييم المستقل، منذ عام ٢٠١٢، على تقديم مساهمات سنوية في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن مدى اقتراب تقييمات البرنامج الإنمائي من استيفاء متطلبات إدماج المنظور الجنساني في عمليات التقييم أو استيفائها لتلك المتطلبات. وأصدر المكتب، وفقاً لإرشاد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، تكليفاً بإجراء تقييم جامع للتقييمات يشمل خمسة وعشرين تقريراً من تقارير التقييم. وشملت العينة ٩ تقارير مستقلة و ١٧ تقريراً لا مركزياً من تقارير التقييم. وشُفرت التقييمات وفقاً للمعايير الأربعة المستخدمة (صفر = غير مستوفٍ للمتطلبات، و ١ = يكاد يستوفي المتطلبات، و ٢ = يفي بالمتطلبات، و ٣ = يفوق المتطلبات). واستخدم في تشفير نتائج التقييم مقياس فعالية النتائج الجنسانية. وفي السنة الثانية، استخدم مؤشر التقييم تجميعي 'متطلبات النهج' لجميع التقارير البالغ عددها ٢٥ تقريراً، في إشارة إلى ضرورة الاهتمام بهذه المسألة إذا أُريد لأداء البرنامج الإنمائي الوصول إلى المرتبة العليا في التقديرات، أي 'يفوق المتطلبات'.

جيم - التقييم اللامركزي

٣٦ - في عام ٢٠١٥، أصدر ٩٠ مكتباً من المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي (٦٠ في المائة) تكليفاً بإجراء تقييمات بلغ مجموعها ٢٤١ تقييماً، على النحو التالي: ٣٩ تقييماً للنواتج، و ١٨٣ تقييماً للمشاريع، و ١٩ تقييماً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بجانب تقييمات برنامجية أخرى. وتركز اهتمام ٩٠ تقييماً من تلك التقييمات التي صدرت بها تكاليفات (أي ٣٧ في المائة) على مشاريع مموّلة من مرفق البيئة العالمية. ويشترط المرفق إجراء تقييمات نهائية (في نهاية المشاريع) لجميع مشاريعه الكبيرة والمتوسطة الحجم التي ينفذها البرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى المنفذة للمشاريع. وعلى الرغم من تقارب مجموع عدد التقييمات اللامركزية التي أجريت على نطاق البرنامج الإنمائي (٢٤١ تقييماً) وعدد تقييمات عام ٢٠١٤ (٢٤٤ تقييماً)، فقد انخفض عدد البلدان التي أجرت تقييماً واحداً على الأقل بنسبة ٩ في المائة، مقارنة بالفترة المقابلة المشمولة بالتقرير في عام ٢٠١٤ (من ٧٥ في المائة من عدد البلدان في عام ٢٠١٤ إلى ٦٦ في المائة في عام ٢٠١٥).

٣٧ - وبلغ مجموع التقييمات التي أجرتها المكاتب الإقليمية ومكاتب السياسات التابعة للبرنامج الإنمائي ٩ تقييمات، واستلمت بشأن ثلاثة منها ردوداً من الإدارة. وأكمل مكتب السياسات ودعم البرامج أربعة تقييمات لمشاريع، من بينها تقييمان عالميان لمشاريع للبرنامج

الإثنائي ومرفق البيئة العالمية. وأجرى التقييمات الخمسة المتبقية المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (تقييم واحد)، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تقييمان)، والمكتب الإقليمي للدول العربية (تقييم واحد). ولم يجر المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ تقييمات في عام ٢٠١٥.

٣٨ - ويمكن تقدير مجموع ميزانية البرنامج الإثنائي للتقييم اللامركزي في عام ٢٠١٥ من خلال جدول ميزانيات جميع التقييمات اللامركزية التي أجريت، وفقا لإفادات المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التي تلقاها مركز الموارد التقييمية، مع إضافة تقديرات الوقت المخصص لأنشطة الرصد المتصلة بالتقييم ولتشاري التقييم في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وجرى العادة في الماضي على الإبلاغ عن الميزانيات اللامركزية فقط، مما تسبب في انخفاض تقديرات مجموع الدعم المالي المقدم لهذا الجهد، وعدم إمكانية مقارنته بميزانيات مكتب التقييم المستقل، التي تشمل كلا من نفقات التشغيل العامة وتكاليف الموظفين. وفي حالة أخذ تقديرات وقت الموظفين والتكاليف ذات الصلة في الاعتبار أيضا، تبلغ النفقات المقدرة للتقييم اللامركزي في البرنامج الإثنائي في عام ٢٠١٥ قرابة ٢٠,٣٥ مليون دولار، أي زهاء ٠,٣٩ في المائة من إجمالي نفقات البرنامج الإثنائي (الموارد العادية والموارد الأخرى معا). وعند إضافة نفقات مكتب التقييم المستقل (٧,٨ مليون دولار)، تبلغ تقديرات عام ٢٠١٥ لمجموع نفقات البرنامج الإثنائي المتعلقة بالتقييمات المستقلة واللامركزية ٢٨,٢ مليون دولار، أو نسبة ٠,٥٥ في المائة من إجمالي الميزانية البرنامجية للبرنامج الإثنائي البالغ قدرها ٥,١٧٢ بليون دولار.

٣٩ - وتنص سياسة البرنامج الإثنائي على أن تكون جميع التقييمات المدرجة في خطط التقييم إلزامية وتتطلب ردا من الإدارة. وقد وردت ردود إدارية على ٢٠٧ تقييمات من مجموع التقييمات المنجزة في عام ٢٠١٥، البالغ ٢٤١ تقييما (٨٦ في المائة)، مما أسفر عن اتخاذ ١٨٠٥ إجراءات متابعة رئيسية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كانت نسبة ٢١ في المائة من تلك الإجراءات قد اكتملت، ونسبة ٥٠ في المائة قيد الإنجاز، بينما لم تعد نسبة ١ في المائة منها قابلة للتطبيق. ولوحظ أن نسبة ١٥ في المائة من الإجراءات الرئيسية المقررة قد تجاوزت بالفعل المواعيد المقررة لها، وأن نسبة ١٤ في المائة لم تكن مواعيدها محددة بوضوح.

٤٠ - ويجري منذ عام ٢٠١١ قياس امتثال البرامج القطرية إلى متطلبات التقييم في نهاية فترتها، بالاستناد إلى معدل إكمال جميع التقييمات المقررة خلال الفترة المعنية. وشملت البرامج القطرية التي اكتملت في عام ٢٠١٥، وعددها ٢٦ برنامجا، ١١ برنامجا (٤٢ في المائة) على مستوى 'ممتثلة بالكامل' (أي اكتملت نسبة تتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ في المائة من جميع

التقييمات المقررة)؛ و ١٥ برنامجا (٥٨ في المائة) على مستوى 'ممتثلة جزئيا' (أي اكتملت نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٨٩ في المائة من التقييمات المقررة)؛ ولم تكن من بينها برامج على مستوى 'لم تمتثل' (اكتمال نسبة أقل من ٣٩ في المائة من التقييمات المقررة). وبلغ عدد التقييمات المقررة لجميع البرامج القطرية التي أنجزت، البالغ مجموعها ٢٦ برنامجا، ٤١١ تقييما، اكتمل منها ٣٥١ تقييما (٨٥ في المائة)؛ ووردت بشأن ٣٣٢ تقييما منها (٩٥ في المائة) ردود من الإدارة.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة

٤١ - أصدر صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تكليفا بتقييم برنامجين في عام ٢٠١٥، هما: تقييم منتصف المدة لبرنامج مايكروليد لدعم التوسع في مشاريع التمويل البالغ الصغر المدفوعة بالمدخرات، وتقييم نهائي لبرنامج انطلاقة الشباب (YouthStart programme)، الذي يهدف إلى تعزيز نشر خدمات التمويل في أوساط الشباب. وانصب تركيز البرنامجين على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وشرع صندوق المشاريع الإنتاجية في إجراء تقييمين إضافيين: أحدهما لبرنامج محلي في مجال التنمية الاقتصادية، يهدف إلى تحسين الأمن الغذائي في النيجر (اشتهر باسم 'PADEL') والآخر برنامج لدعم تطوير نظام مالي شامل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ('MAFIPP').

٤٢ - ووفرت وحدة التقييم التابعة للصندوق الدعم بصورة منهجية لمديريات البرامج، في مجال إدماج أداة تقييم داخلية في البرامج تتضمن عناصر مستقاة من ممارسات التقييم الجيدة. وشاركت الوحدة بصفة عضو في استعراض الأقران الخارجي ذي الثلاث منظمات، الذي يجريه الفريق العامل المعني بالتقييم/لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوظيفة التقييم في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٤٣ - وبلغ مجموع إنفاق صندوق المشاريع الإنمائية على التقييم قرابة ٦٦٥ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة، من الموارد العادية ('الأساسية') والموارد الأخرى ('غير الأساسية') معا. وحد نقص الموارد العادية من خطط استقدام موظف ثالث ليعمل في الوحدة، وتسبب في تأجيل تنفيذ تقييم مواضيعي مقرر لقياس أداء نهج التنمية المحلي للصندوق منذ عام ٢٠٠٨.

٤٤ - وأجرى برنامج متطوعي الأمم المتحدة ثلاثة تقييمات لامركزية رئيسية متصلة بمتطوعي الأمم المتحدة والعمل التطوعي، وهي: الشباب العربي يتطوع من أجل مستقبل

أفضل، وخدمة العمل التطوعي عبر الإنترنت لمتطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج متطوعي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبلغ مجموع ميزانية برنامج متطوعي الأمم المتحدة للتحقيق ٤٨٣ ألف دولار من دولارات الولايات المتحدة، من الموارد العادية والموارد الأخرى، بما في ذلك صناديق التبرعات الخاصة. وفي عام ٢٠١٦، يعتزم برنامج متطوعي الأمم المتحدة تعزيز قدرته على التحقيق بإضافة وظيفة إحصائي تقييم وتخصيص حافظة موارد لتنفيذ التقييمات المقررة.

ثانياً - الميزانية والموارد البشرية

٤٥ - تشير تقديرات مكتب التحقيق المستقل إلى أن مجموع نفقات التقييمات والأنشطة المؤسسية لعام ٢٠١٥ بلغ ٧،٨٥ مليون دولار (لا تشمل 'تكاليف التشغيل العامة المشتركة')، وأن الموارد العادية وفرت منها مبلغ ٧،٤١ مليون دولار، والموارد الأخرى مبلغ ٤٣٩ ٥٦٥ دولاراً. وقد شارف المكتب مرة أخرى استنفاد المبلغ الكامل لمخصصاته من ميزانية الموارد العادية (٩٩،٨ في المائة من حجم تمويله الأساسي)، على غرار السنوات السابقة (أكثر من ٩٥ في المائة). وانخفض الحجم الإجمالي للنفقات بنسبة ١٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٤. ويعود ذلك إلى انخفاض بنسبة ٦،٢ في المائة في موارد التمويل العادية للبرنامج الإنمائي، زائداً بعض تعديلات أخرى حدثت عقب اتخاذ القرار بإنشاء بند احتياطي مالي. وبالإضافة إلى ذلك، انتهى في بداية عام ٢٠١٥، اتفاق مساهمة متعددة السنوات مع الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وأنفق المكتب نسبة ٨٦،١ في المائة من مجموع ميزانية التشغيل العامة (غير المتعلقة بالوظائف)، البالغ قدرها ٤٤٤ ١٥٩ ٣ دولاراً، على أنشطة ذات صلة مباشرة بالتقييمات.

٤٦ - وبلغ مجموع تكلفة العمل ما يعادل ١٦،٠ في المائة تقريباً من الميزانية السنوية المشتركة للبرنامج الإنمائي (الموارد العادية والموارد الأخرى)، التي يعرف أنها ظلت دون تغيير عند ٥ بلايين دولار تقريباً في السنة، على الرغم من ميل ميزان المدفوعات بقدر كبير في اتجاه الموارد الأخرى.

٤٧ - وبلغ عدد موظفي مكتب التحقيق المستقل ٢١ موظفاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من بينهم ١٥ موظفاً من الفئة الفنية الدولية و ٦ موظفين من فئة الخدمات العامة. وتمت الموافقة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، على وظيفة واحدة مؤقتة من الفئة الفنية برتبة ف-٣، من أجل تعزيز قدرات وظيفة البحث دعماً لأنشطة التحقيق. وكانت لدى المكتب وظيفتان شاغرتان من الرتبة ف-٥ في الجزء الثاني من عام ٢٠١٥، بينما شُغلت وظيفة نائب المدير بحلول أيار/مايو. ونتج عن هذا الوضع عبء عمل ثقيل على الموظفين الحاليين،

مما أثر في بعض حالات، على توقيت إنجاز الأعمال. واستخدم المكتب خبراء استشاريين خارجيين لدعم قدرته في مجال إجراء التقييمات والأنشطة الأخرى.

٤٨ - وسعى المكتب جاهداً إلى تحقيق تكافؤ الجنسين. وكان توازن ملاك موظفيه مختلاً بعض الشيء، حيث شغلت المرأة نسبة ٦٤,٢ في المائة من الوظائف الفنية الدولية (٩ وظائف) وجميع وظائف فئة الخدمات العامة (٦ وظائف). وحقق المكتب المساواة بين الجنسين في وظائف الخبراء الاستشاريين في مجال التوظيف.

٤٩ - والمكتب ملتزم بتعزيز تنمية قدرات الموظفين. حيث وفر الدعم، بالإضافة إلى تخصيص نسبة ٥ في المائة من وقت الموظفين للتعليم، لأحد الموظفين من أجل الحصول على دبلوم دولي في الشؤون المالية، ولأثنين من موظفي الفئة الفنية في المرحلة الأولى من برنامج مهارات القيادة، ولأحد أخصائيي التقييم في البرنامج الدولي للتدريب في مجال تقييم التنمية.

ثالثاً - خطط التقييم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٥٠ - عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ٨/٢٠١٥، وبناء على إحاطة غير رسمية قدمت إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يعرض هذا الفصل خطة مكتب التقييم المستقل لأنشطة التقييم في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، من أجل أن ينظر فيها المجلس.

ألف - التقييمات المواضيعية

٥١ - سيواصل المكتب، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، تنفيذ سلسلة تقييماته المواضيعية المقررة (ثلاثة منها قيد التنفيذ واثنان في مرحلة التخطيط)، على النحو التالي:

مكافحة الفساد

٥٢ - سيبحث هذا التقييم دعم البرنامج الإنمائي لتدابير مكافحة الفساد وكفالة الشفافية والمساءلة والنزاهة من أجل الإدارة المنصفة. وسيقيم الجدوى والفعالية والكفاءة والاستدامة على الصعيد القطري قياساً إلى التوقعات في الخطة الاستراتيجية، من حيث: (أ) التغيرات في السياسات الكلية والتوعية؛ (ب) التغيرات في قدرات الدول والجهات الفاعلة من غير الدول؛ (ج) تحقيق تحسن نوعي في الإدارة.

٥٣ - ويصنف التقييم دعم البرنامج الإنمائي لمكافحة الفساد ونزاهة الإدارة تحت ثلاثة مسارات واسعة للأنشطة، وهي: تعزيز سياسات ومؤسسات مكافحة الفساد؛ ومعالجة أسباب الفساد؛ وإدخال تغييرات في ممارسات الإدارة. وسيعرض التقييم على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٦.

الفعالية المؤسسية

٥٤ - تتضمن الخطة متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما مواضيعيا يغطي الفعالية المؤسسية، المتصلة بالفصل الخامس (تحويل الفعالية المؤسسية) من الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وإذ يدرك مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أهمية الفعالية المؤسسية لوظيفتي مراجعة الحسابات والتقييم، فقد عمدا إلى إجراء تقييم مشترك باستخدام المنهجيات والأدوات المتعلقة بمراجعة الحسابات والتقييم. وكانت تلك هي المحاولة الأولى من البرنامج الإنمائي لربط وظيفتي التقييم ومراجعة الحسابات بهذه الطريقة. ويتمثل الهدف من ذلك في تقييم مدى تعزيز التدابير التنظيمية المتخذة، أو قدرتها على تعزيز، قدرات البرنامج الإنمائي في ما يتعلق بتقديم برامج عالية الجودة. وسيعرض التقييم على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة

٥٥ - أدرج المكتب في خطته متوسطة الأجل تقييما لإسهام البرنامج الإنمائي في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وأقر المجلس التنفيذي، في معرض الموافقة على خطة هذا التقييم، بأهمية كفالة أن يشمل الدعم الذي يوفره البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة إلى الفقراء والفئات المهمشة ويشدد عليها، موضحا أن تلك المساعدة لا تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متناسب.

٥٦ - وسينظر في عمل البرنامج الإنمائي المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات التي تقدم إليهم، من خلال المبادئ العامة الأربعة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي: عدم التمييز؛ والمشاركة والإدماج؛ وتيسير الوصول؛ والمساواة. وتمثل هذه المبادئ جوهر استراتيجية البرنامج الإنمائي ورؤيته. وسينظر التقييم في مدى تبني هذه المبادئ في الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان الشريكة، ومدى تطبيقها من قبل البرنامج نفسه في عملياته. وسيقيم نتائج برجة الدعم المباشر، وطريقة تعميم البرنامج الإنمائي لمراعاة كفالة الحقوق والفرص للأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق أنشطته للبرجة المتعلقة بتخفيف حدة الفقر وبناء القدرات والتنمية المستدامة والقدرة على التحمل. وسيقيم أيضا ما إذا كانت نظم التشغيل والتوظيف في البرنامج الإنمائي مواتية وداعمة لإسهامات الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيعرض هذا التقييم على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧.

الخطة الاستراتيجية وتقييمات البرامج العالمية والإقليمية

٥٧ - تحدد خطة التقييم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ سلسلة من التقييمات التي يتعين تنفيذها، والتي ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٧، وهي:

- (أ) تقييم برامج البرنامج الإنمائي الإقليمية الخمسة؛
- (ب) تقييم الإطار العالمي لدعم السياسات للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧؛
- (ج) تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧؛ و
- (د) تقييم مساهمة البرنامج الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٥٨ - وتسير هذه السلسلة على نهج الممارسات السابقة، التي نفذت فيها تقييمات مماثلة وقدمت إلى المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠١٣. ويعتزم المكتب القيام في فترة الخطة الحالية، باختزال وتوليف العمل في تقييمين، يركز أحدهما على البرامج العالمية والإقليمية للبرنامج الإنمائي، والآخر على الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. وسيعرض كلاهما في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧.

٥٩ - وسيجمع التقييم الأول البرامج الإقليمية الخمسة ويقيمها في توليفة واحدة، بالإضافة إلى تقييم البرنامج العالمي للبرنامج الإنمائي. وسينظر التقييم في الجوانب التشغيلية والإدارية علاوة على الجوانب البرنامجية، بما في ذلك: دعم السياسات العامة؛ وتقديم الخدمات إلى المكاتب القطرية؛ والتعاون مع المؤسسات الإقليمية؛ وتغير التوقعات المتعلقة بالنطاق بعد الاستعراض الهيكلي؛ وتعبئة الموارد.

٦٠ - وسيكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب من مكونات تقييم الخطة الاستراتيجية الذي سيتطلب سلسلة من التقييمات الموازية مقابل النتائج الرئيسية المحددة في الخطة الاستراتيجية. وتمثل الأهداف الرئيسية فيما يلي:

- (أ) تقييم أداء البرنامج الإنمائي خلال الفترة التي تغطيها الخطة الاستراتيجية؛
- (ب) تقييم جدوى الخطة الاستراتيجية كأداة لتوجيه أنشطة البرنامج الإنمائي وإدارتها؛
- (ج) تيسير التعلم من تجربة البرنامج الإنمائي أثناء فترة الخطة الاستراتيجية؛ و
- (د) تقديم توصيات قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بالاستراتيجية العامة للبرنامج الإنمائي وأنشطته للتخطيط الاستراتيجي.

باء - تقييمات النتائج الإنمائية

٦١ - بدأ مكتب التقييم المستقل ستة تقييمات لنتائج التنمية في النصف الأول من عام ٢٠١٦، ويجري العمل على تجهيزها لينظر فيها المجلس التنفيذي في ٢٠١٧. وتشمل تلك التقييمات ستة بلدان، هي: الأردن، وباكستان، وغينيا الاستوائية، وقيرغيزستان، والكاميرون، والمكسيك.

٦٢ - ويعتزم المكتب إجراء ١٠ تقييمات إضافية خلال عام ٢٠١٧ (سيتم تحديدها بالتعاون مع إدارة البرنامج الإنمائي)، وستكون جاهزة لتقديمها إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨، ليرتفع مجموع تقييمات الفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٧ إلى ١٦ تقييمًا.

جيم - تقييم أنشطة التقييم اللامركزي

٦٣ - أوصى مكتب التقييم المستقل بأن ينظر المجلس التنفيذي في زيادة التقييم اللامركزي بقدر محسوس في عام ٢٠١٦، وهو مجال عمل ظل مغفلا إلى حد كبير خلال عملية استعراض سياسة التقييم.

٦٤ - ولدى البرنامج الإنمائي نظام تقييم ثنائي العوامل، ينفذ فيه مكتب التقييم المستقل تقييمات مواضيعية وبرنامجية واسعة النطاق على المستوى القطري، من جهة، وتنفذ فيه أيضا تقييمات لامركزية بتكليف من وحدات البرامج (مكاتب السياسات والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية)، من جهة أخرى. ويمثل العمل اللامركزي، الذي يشتمل على ٢٠٠ تقييم عالمي أو أكثر في السنة، أحد العناصر الهامة في المساءلة والتعلم، وعاملا أساسيا في تحديد أولويات البرنامج الإنمائي القائمة على الأدلة، وإعداد هياكل البرمجة، وصنع القرارات.

٦٥ - وأجري استعراض خارجي للسياسات، في عام ٢٠١٤، توطئة لتنقيح سياسة التقييم لدى البرنامج الإنمائي (DP/2011/3). وأشار استعراض السياسات إلى عدد من التحديات ونقاط الضعف الملاحظة في وظيفة التقييم اللامركزي للبرنامج الإنمائي. وأبرز الاستعراض جوانب عدم الاتساق في إدارة التقييمات اللامركزية وقصور اعتمادات الميزانية المخصصة لهذا العمل، مما يؤدي إلى إثارة القلق بشأن النزاهة، وتفاوت مستويات الجودة، والفوائد المتغيرة.

٦٦ - وقررت إدارة البرنامج الإنمائي، في ضوء تلك النتائج، تكثيف عمليات الرصد وتعزيز دعم عمليات التقييم اللامركزي على نطاق المنظمة. وتعمل الإدارة على بدء تشغيل برنامج عالمي جديد باسم 'تعزيز قدرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التقييم على الصعيد القطري'. ويتضمن البرنامج أربعة نواتج متوخاة:

(أ) تطبيق معايير البرنامج الإنمائي وطرائق وأدوات عمله من أجل كفالة تنفيذ أنشطة التقييم اللامركزي بصورة فعّالة؛

(ب) وضع آليات لضمان الجودة من أجل توفير الدعم الفعال للتقييمات اللامركزي المتبعة والمعمول بها في المراكز الإقليمية للبرنامج الإنمائي؛

(ج) كفالة امتلاك المكاتب القطرية للقدرات والمتطلبات اللازمة لتصميم وتنفيذ تقييمات عالية الجودة؛ و

(د) تصميم واعتماد البرنامج الإنمائي لمبادرة عالمية أو مشروع لدعم قدرات الرصد والتقييم الوطنية.

٦٧ - وتضع سياسة البرنامج الإنمائي على عاتق مكتب التقييم المستقل المسؤولية عن تحديد معايير التقييم التي يستخدمها البرنامج الإنمائي وعن تقييم أنشطة التقييم التي ينفذها البرنامج، بما في ذلك الأنشطة التي تنفذها الصناديق والبرامج المرتبطة به. ويقوم المكتب بما يلي:

(أ) تحدد المعايير اللازمة لتقييم التخطيط وتنظيم التقييمات اللامركزية واستخدامها وتقييم جودة تقارير التقييم؛ (ب) نشر منهجية ومعايير الممارسات الجيدة لإدارة التقييم في البرنامج الإنمائي؛ (ج) توفير قائمة بأسماء خبراء التقييم المرشحين للتعيين؛ (د) توفير الدعم لتكوين شبكة من المهنيين في مجال التقييم؛ (هـ) تعهد مستودع لموارد التقييم العامة بغية تيسير تبادل المعارف المتعلقة بالتقييم.

٦٨ - وقد نفذ المكتب هذه المسؤوليات في عام ٢٠١٥، باستثناء الأعمال المتعلقة بقياس جودة التقييمات اللامركزية، التي عُلفت في عام ٢٠١٤ بسبب أوجه الضعف التي حددها استعراض سياسة التقييم. وعلى وجه الخصوص، شكك الاستعراض في حياد بعض التقييمات اللامركزية بسبب الطريقة التي اتبعت في إصدار التكاليفات المتعلقة بها وفي وإدارتها. ولم يكن نظام تقييم الجودة لدى المكتب قويا بما يكفي للتركيز على تلك المسائل.

٦٩ - وقد أرجأ المكتب تنقيح نظام التقييم اللامركزي في عام ٢٠١٥، لأنه يتوقع أن يوافق المجلس التنفيذي على سياسة التقييم المنقحة في دورته السنوية، ومن ثم توضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال التقييم اللامركزي. ويدعو جليا أن المكتب سيؤدي دورا مركزيا في وظيفة التقييم اللامركزي، على الرغم من أن المجلس لم يوافق على السياسة المنقحة. ولذلك يعتزم المكتب المضي قدما وإعادة تطبيق نظام محسن لتقييم جودة التقييمات اللامركزية، في عام ٢٠١٦.

٧٠ - وعرض المكتب على المجلس التنفيذي، بصورة غير رسمية في آب/أغسطس ٢٠١٥، استراتيجية بشأن تعزيز عمله في مجال التقييم اللامركزي واستئناف ذلك العمل. وتشمل الاستراتيجية المقترحة ما يلي:

(أ) إجراء استعراضات قائمة على التوقعات لخطط المكاتب القطرية المتعلقة بالتقييم؛

(ب) تعزيز قائمة خبراء التقييم الاستشاريين المرشحين للتوظيف وتعهدها؛

(ج) ترقية مركز الموارد التقييمية وصيانتها؛

(د) إجراء تقييمات استدلالية شاملة لجودة تقارير التقييمات اللامركزية؛

(هـ) تعزيز إشراك صندوق المشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في نظام تقييم جودة التقييم اللامركزي؛

(و) توفير الدعم لإعداد توجيهات بشأن التقييم اللامركزي وللأجزاء ذات الصلة بالتقييم في دليل صندوق المشاريع الإنتاجية المتعلق بالتخطيط لنتائج التنمية ورصدها وتقييمها؛

(ز) إعداد وتنفيذ دورات لتدريب المنسقين المعنيين بالرصد والتقييم في المقر وفي المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية على أداء مهام التقييم؛

(ح) رصد متابعة البرنامج الإنمائي لتوصيات التقييم وتنفيذه لها؛ و

(ط) كفاءة عمليات التوليف والتقييم على المستوى التجميعي للتقييمات اللامركزية، بما في ذلك تجميع الدروس المستفادة الرئيسية.

٧٠ - وتمشيا مع الاستراتيجية المذكورة أعلاه، يعتزم المكتب استخدام الموظفين والخبراء الاستشاريين الحاليين خلال عام ٢٠١٦، من أجل تنقيح وتحديث عمله في مجالين من مجالات الأنشطة المذكورة أعلاه، وهما:

(أ) إجراء تقييم لجودة جميع التقييمات اللامركزية، بما في ذلك تقديم تعقيبات إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بشأن مقترحات تعزيز هذا العمل، وإبراز أوجه العمل النموذجي؛ و

(ب) إجراء استعراضات تقوم على التوقعات لخطط المكاتب القطرية المتعلقة بالتقييم، مع تقديم توصيات بشأن تحسينها بغية تعظيم التعلم.

٧٢ - ويقترح المكتب توسيع نطاق عمله في مجال التقييم اللامركزي، ابتداء من عام ٢٠١٧، ليشمل بقية الأنشطة المحددة في الاستراتيجية. ويتطلب ذلك تخصيص موارد مالية وبشرية إضافية، ويعتزم المكتب إعادة تشكيل قوته العاملة بغرض إنشاء وحدة فرعية من ثلاثة أشخاص مكرسة للتركيز على التقييم اللامركزي. وفي الوقت نفسه، يتوقع الحصول على بعض التمويل من جهات مانحة خارجية (٣، ٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من سويسرا)، فيما يتعلق بدعم عمل مكتب التقييم المستقل في مجال التقييم اللامركزي، في عام ٢٠١٦.

دال - قدرات التقييم الوطنية

٧٣ - بدأت المؤتمرات التي يعقدها مكتب التقييم المستقل كل سنتين بمؤتمر في المغرب في عام ٢٠٠٩، تلاه مؤتمر في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١، ثم البرازيل في عام ٢٠١٣، فنلاند في عام ٢٠١٥. وتقتضي الخطط عقد مؤتمر خامس بشأن قدرات التقييم الوطنية في عام ٢٠١٧، من المقرر عقده في منطقة أوروبا ووسط آسيا. وقد أعرب المشاركون الحكوميون، عقب مؤتمر بانكوك، عن رغبتهم في تلقي دعم من البرنامج الإنمائي، من أجل: (أ) إنشاء وحدات للتقييم؛ (ب) إدراج التقييم بصورة منتظمة في عمليات إعداد نظم الإدارة القائمة على النتائج، (ج) إقامة نظم للرصد والتقييم من أجل تتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (د) تعديل خطط التنمية الوطنية وفقا للأهداف وبناء القدرات الوطنية من أجل تقييم الجهود التي تبذلها البلدان تجاه تحقيق أهدافها. ويجري، استنادا إلى النهج الاستراتيجي الذي اتبع في الماضي والمتمثل في التعاون على نطاق واسع مع المنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، العمل على وضع خطط المؤتمر الخامس المعني بقدرات التقييم الوطنية. وأمكن في الوقت نفسه، الحصول على تمويل من الجهات المانحة الخارجية (٢، ٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من النرويج) من أجل دعم صياغة "دليل تشخيصي" واختباره وإقراره، للمساعدة في تحديد احتياجات تنمية قدرات التقييم الوطنية وأولوياتها.

رابعا - برنامج العمل المحدد التكاليف للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٧٤ - يستند برنامج العمل المحدد التكاليف لمكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٦ إلى ميزانية متعددة السنوات قدرها ٩,٢٧٧ مليون دولار في العام، اعتمدها المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد خصص مكتب إدارة الموارد المالية لمكتب التقييم المستقل اعتمادا قدره ٦,٧٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦. ويشمل هذا الاعتماد احتياطيا مؤجلا بنسبة ١٠ في المائة، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ٠,٦٩٢ مليون دولار لنفقات التشغيل العامة المشتركة.

وتقل ميزانية عام ٢٠١٦ بمقدار ٠,٦ مليون دولار عن اعتماد عام ٢٠١٥. ويتوقع الحصول على تمويل إضافي من مصادر خارجية قدره ٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦. وسينتج عن هذه التخفيضات في الميزانية عجز يقارب ١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٦، يستلزم إجراء تعديلات موازية في خطة عمل المكتب.

٧٥ - ويقدر مكتب التقييم المستقل ميزانيته بما يتراوح بين ٠,١٦ و ٠,١٨ في المائة من إجمالي ميزانية البرنامج الإنمائي (موارد أساسية وغير أساسية). وإذا أضيف أيضا عامل التكلفة الإجمالية للتقييمات اللامركزية (على النحو المبين في الفقرة ٣٨ أعلاه)، سيكون تمويل المنظمة المشترك لأنشطة التقييم في حدود ٠,٥٥ في المائة من ميزانية البرنامج الإنمائي الموحدة. ويحث المكتب البرنامج الإنمائي على تنقيح ميزانيته المخصصة للتقييم، بغية الوصول بمجموع النفقات المخصصة للتقييم إلى حد أدنى قدره ١ في المائة، كي تتماشى مع التعهدات التي حددتها منظمات الأمم المتحدة الأخرى^(١). ويحتاج المكتب إلى الميزانيتين المقترحتين لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بغية تعزيز عمله في مجال التقييم اللامركزي، وزيادة عبء العمل في مجال التقييمات على المستوى القطري، وتنفيذ التحليلات اللازمة لإجراء تقييمات البرامج الإقليمية والعالمية والخطة الاستراتيجية في عام ٢٠١٧. ويرد طلب الميزانية في الجدول ١ أدناه، بينما أدرج موجز له في الجدول ٢.

(١) يشير تقييم وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٤، إلى أن المنظمات تركز ما بين ٠,٥ و ٣ في المائة من نفقاتها للتقييم، رهنا بولاية المنظمة المعنية وحجمها ودورها في وظيفة التقييم. وقد خصص له برنامج الأغذية العالمي نسبة ٠,٨ في المائة في سياسته التي نقحت مؤخرا. وأشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، في سياستها المنقحة لعام ٢٠١٣، إلى إنها قررت أن تخصص للتقييم نسبة ١ في المائة من إجمالي النفقات البرنامجية كحد أدنى.

الجدول ١

برنامج العمل المحدد التكاليف للفترة ٢٠١٦ - ٢٠١٧، مصنف حسب البنود (تقديرات)

٠٠٠ دولار		سنة التقديم إلى المجلس		
٢٠١٧	٢٠١٦			
١ - الإدارة والمساءلة				
	٤٠	٢٠١٦	التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٥	لتقارير السنوية عن التقييم
٤٠		٢٠١٧	التقرير السنوي عن التقييم، لعام ٢٠١٦	
٢٠٠	٢٠٠			لفريق الاستشاري المعني بالتقييم واستعراض الأقران
٢٤٠	٢٤٠		المجموع	
٢ - إجراء التقييمات				
	٩٠٠	٢٠١٦	التقييمات في ستة بلدان (الأردن، وباكستان، وغينيا الاستوائية، وقيرغيزستان، والكاميرون، والمكسيك)	تقييمات نتائج التنمية
١٥٠٠		٢٠١٨	التقييمات في ١٠ بلدان (بلدان ستحدد لاحقاً)	
	١٧٥	٢٠١٦	مكافحة الفساد ونزاهة الإدارة	لتقييم المواضيعي
	٢٩٠	٢٠١٧	الفعالية المؤسسية (بالاشتراك مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات)	
	٢٥٠	٢٠١٧	الإعاقات	
١٧٥	٤٠٠	٢٠١٧	الخطة الاستراتيجية	
١٢٥	٣٠٠	٢٠١٧	البرامج العالمية والإقليمية	
٥٠٠		٢٠١٨	المجموعة التالية من التقييمات المواضيعية (يحدد الموضوع لاحقاً)	
٢٥	٧٥		التوجيه المواضيعي وأساليب التنمية	
٢٣٢٥	٢٣٩٠		المجموع	
٣ - دعم التقييم اللامركزي				
٢٥٠	٢٥٠	٢٠١٧	تقييمات الجودة	
١٥٠	١٥٠		توجيه التقييم والتدريب	
٤٠			قائمة المرشحين للتوظيف في مجال التقييم	

٠٠٠ دولار		سنة التقدم إلى المجلس		
٢٠١٧	٢٠١٦			
٢٥	٢٥		مركز الموارد التقييمية	
٤٦٥	٤٢٥		المجموع	
٤ - تنمية قدرات التقييم الوطنية				
	٢٣٠		متابعة مؤتمر بانكوك المتعلق بقدرات التقييم الوطنية (٢٠١٥)	
	٦٠		الدعم المقدم من البلدان الرائدة من أجل تنمية قدرات التقييم الوطنية	
٢٠٠			المؤتمر المعني بقدرات التقييم الوطنية لعام ٢٠١٧	
٢٠٠	٩٠		المجموع	
٥ - أنشطة أخرى				
١٠٠	٧٠		التأهيل المهني والشبكات، وتنمية قدرات الموظفين	التدريب وإدارة المعارف
٩٠	٩٠		أمانة فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم	إصلاح الأمم المتحدة
٥٠	٥٠		الأنشطة الأخرى لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم	
٣٨٠	٣٨٠		دعم الإدارة وتطوير المكتب وهيكله الأساسية	إدارة مكتب التقييم المستقل
٦٢٠	٥٩٠		المجموع - للأنشطة الأخرى	
٣٨٥٠	٣٩٣٥		المجموع الفرعي	
٦ - مرتبات الموظفين ونفقات التشغيل العامة 'المشتركة'				
٥٠٠٠	٤٦٥٠		المرتبات المدفوعة من الموارد العادية	مرتبات الموظفين ومصروفات التشغيل
٦٩٢	٦٩٢		المدفوعات المركزية	نفقات التشغيل العامة
٩٣٥١	٩٢٧٧		مجموع برنامج العمل المحدد التكاليف للفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٦	
الموارد				
٣٠٠	٥٠٠		(سويسرا، والنرويج)	بنود إضافية
٩ ٣٤٢	٨ ٧٧٧		الاحتياجات من موارد التمويل العادية	

الجدول ٢

موجز الميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

مجموع التكلفة (بآلاف الدولارات)		
٢٠١٧	٢٠١٦	الموارد
٧,٨٢٩ ^(٢)	٧,٨٢٩	الأموال المخصصة من الموارد العادية
٤٠٠	٥٠٠	بنود إضافية
٨,٢٢٩	٨,٣٢٩	المجموع
		النفقات المقررة
٩,٣٥١	٩,٢٧٧	الأنشطة البرنامجية المحددة التكاليف بالكامل
١,١٢٢	٩٤٨	عجز

(٢) لم تحدد مخصصات التمويل من الموارد العادية لعام ٢٠١٧. يقدم هذا الرقم لإظهار العجز المتوقع في حال تخصيص ذات القدر من التمويل الأساسي لمكتب التقييم المستقل في عام ٢٠١٧، وفقا لما يتوقع الحصول عليه في عام ٢٠١٦.